

« الحكم الذاتي » خلال الفترة الانتقالية

١ - اضعاء « الشرعية » على الاحتلال الاسرائيلي المستمر : خلال الفترة الانتقالية - التي ستدوم خمسة اعوام منذ الوقت الذي « ستقام » فيه سلطة الحكم الذاتي - ستستمر القوات الاسرائيلية في التمرکز في الضفة الغربية وغزة ، على الرغم من الانسحاب الجزئي ، في مواقع ستعين خلال المفاوضات المصرية - الاسرائيلية - الاردنية المقترحة . ولما كان اتفاق الولايات المتحدة واسرائيل ومصر في كامب ديفيد قد قرر مقدما مسألة الوجود المستمر للقوات الاسرائيلية في الضفة الغربية وغزة طيلة الفترة الانتقالية التي ستدوم خمسة اعوام ، فان هذه المسألة لن تكون خاضعة للمزيد من البحث والاتفاق في المفاوضات الثلاثية المقترحة . وستكون سلطة « الحكم الذاتي » ، التي ستنتجها تلك المفاوضات ، ملزمة بالقبول بذلك القرار .

كما لن يسمح لسلطة « الحكم الذاتي » بان يكون لها رأي في تقرير المواقع التي سيصار الى اعادة توزيع تلك القوات فيها ، او حجمها ، او اسلحتها ، او وظائفها ، اذ أن جميع هذه المسائل ستكون اسرائيل ومصر والاردن قد قررتها في المفاوضات الثلاثية المقترحة قبل اقامة سلطة « الحكم الذاتي » . وستكون الاتفاقيات بين الفرقاء الثلاثة ملزمة لتلك السلطة .

وهكذا فان اطار عمل كامب ديفيد يضيفي « الشرعية » الاميركية - المصرية على الاحتلال الاسرائيلي المستمر للمناطق الفلسطينية المعنية لسنتين مقبلة . كما ان المفاوضات المصرية - الاسرائيلية - الاردنية - التي اشترط بان تجري « على اساس » اتفاق كامب ديفيد - قد قرر سلفا ان تضيفي المزيد من « الشرعية » ، على ذلك الاحتلال عن طريق الموافقة الاردنية (اذا وافق الاردن على الاشتراك في تلك المفاوضات) . كذلك فان سلطة « الحكم الذاتي » في تلك الاراضي الفلسطينية - التي يجب ان توافق على ذلك الاحتلال المستمر - ستمنح بالنتيجة « الشرعية » الفلسطينية للاحتلال .

وهكذا ، « بفضل » اطار العمل من اجل السلام « المنبثق عن كامب ديفيد ، فان احتلالا اسرائيليا - كانت الاسرة الدولية بكاملها تعلن انه غير شرعي طيلة احدى عشرة سنة - سيتمكن الان من المحافظة على نفسه في الاراضي الفلسطينية المعنية بوصفه احتلالا « شرعيا » لعدة سنين اخرى ، ان لم يكن بصورة دائمة !

٢ - استثناء القدس المحتلة : ان « اطار عمل » كامب ديفيد يضع القدس المحتلة خارج نطاق سلطات ومسؤوليات سلطة « الحكم الذاتي » المقترحة بصورة تامة .